العدد (1808) السنة السابعة - الأحد (30) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كان الطب العدلي يسجل في بغداد، من ٥٠- ١٥٠ جثة مجهولة الهوية يومياً، وكان معدل الهجمات الارهابية في بغداد فقط ٤٢٠ هجمة اسبوعياً، وكانت الجامعات والمدارس والمؤسسات الحكومية متوقفة والسفارات مغلقة والمحال في بغداد والاسواق تغلق ابوابها في الساعة الثانية بعد الظهر، والعراق بكل محافظاته كان يسجل سقوط ٥٠٠ شهيد يومياً بين مدني وعسكري.

كان هذا مشهد الحياة في بغداد والعراق قبل تنفيذ خطة فرض القانون، كما وصفها اللواء «قاسم عطا» الناطق الرسمي باسم خطة فرض القانون في ورشة (نحاور) التي اقامتها مؤسسة المدى للثقافة والاعلام والفنون والتي شارك فيها الدكتور تحسين الشيخلي الناطق المدني باسم خطة فرض القانون مع عدد من الصحفيين والاعلاميين للحديث عن الخروقات الامنية ومكافحة الارهاب وتقييم خطة فرض القانون، وقد حصلت قضية المتجاوزين في منطقة الزعفرانية على النصيب الاكبر من النقاشات في هذه الجلسة.

ورشة نحاور

اللواء قاسم عطا:
قيادات القاعدة هربت.. وإنجازنا الأمني بفضل الشعب العراقي

بغداد/ وائل نعمة ..... تصوير/ مهدي الخالدي

ابتدأ اللواء قاسم عطا حديثه حول الوضع الامني في العراق وفي بغداد خصوصا

(٤) محاور الاول هو تداعيات الوضع الامني قبل انطلاق خطة فرض القانون والثاني هو بدايات الخطة والثالث هو العملية السياسية وعلاقتها بالوضع الامني والاخير الوضع الامني الى اين حيث اضاف: الجميع عايشوا الوضع قبل انطلاق خطة فرض القانون في بدايات عام ٢٠٠٧ وعاشوا العمليات الارهابية التي كانت تستهدف الاطفال والنساء والشيوخ والبنى التحتية على حد سواء، كانت ملامح الحرب الطائفية هي السائدة في الشارع العراقي، حين انطلقت الشرارة في استهداف الامامين العسكريين(ع) وكان هذا الاستهداف هو خطة لاذكاء الحرب الطائفية بين مكونات الشعب العراقي، وحدثت بعض النزاعات والاقتتال في بغداد وبعض المناطق الاخرى، ولولا تدخل المرجعيات الدينية بمختلف تسمياتها وتدخل العشائر واساتذة الجامعات والنخب السياسية الخيرية لدخل العراق في حرب طائفية لها بداية وليس لها نهاية، لكننا تمكنا من ايقاف الشرارة وانطلقنا بخطة فرض القانون وسبقتها خططا امنية وهي ميزان العدالة، التقدم الى الامام، والوحدة الوطنية، البرق، والرعد منذ بدايات ٢٠٠٤ حتى بداية عام ٢٠٠٧.

استهداف الرموز التاريخية

واشار اللواء عطا الى الوضع الامني قبل تنفيذ خطة فرض القانون بانه استهدف الارهابيين والرموز التاريخية والحضارية في بغداد في بدايات عام ٢٠٠٧ واستهدفوا جسر الصرافية وشارعي ابو نؤاس والمتنبي والامامين الكاظمين في مدينة الكاظمية المقدسة، والامام الاعظم والكيلاني والخلاني واستهدفوا الجوامع والحسينيات، وكانت الميليشيات تسيطر على الوضع الامني بشكل كامل في الشارع البغدادي، وبغداد مقطعة الاوصال ومثلت الموت يشهد يوميا قتل واستهداف المئات من الزوار المتوجهين الى النجف وكربلاء، وطريق الكوت – بغداد كان يشهد العشرات من العمليات الاجرامية وقتل المسافرين، إضافة الى الحوادث التي حصلت على الطريق المؤدي الى ديالى والموصل والمحافظات الاخرى. الاسئلة الامتحانية كانت تباع في مداخل الجامعات والطلبة كانوا يستهدفون يوميا وكذلك الاساتذة والاطباء وكل الشرائح.

وتم عزل بغداد الى مناطق للشيعة ومناطق للسنة وشارع حيفا كان يشهد يوميا اعدام عدد من مقاتلي الجيش والشرطة ومنطقة الدورة كانت منطلقا لتنفيذ العمليات الارهابية كما الحال في مناطق العامرية، والفضل وحي العدل وكان المشهد مظلما، وسماء بغداد كانت ملبدة بالغيوم ويوميا كنا نشهد الفواجع في الشارع، فقدنا فلذات اكبادنا، مثقفينا وعلماءنا في عمليات استهداف نوعيّة بهدف تعطيل الحياة وسيطرة المجاميع الظالمة والتكفيرية التي لاتمتلك ذرة من القيم والشرف والرجولة وهم كانوا يرفعون شعار الاسلام، والقوات الامنية لم تكن قادرة على السيطرة على الوضع الامني وخصوصاً من فترة عام ٢٠٠٤ الى بدايات عام ٢٠٠٧، وكان مشهد الشوارع هو مشهد الدم والقتل، واستهدفت الجسور التي تربط بغداد بالمحافظات مثل جسر ذراع دجلة وجسري ديالى القديم والجديد بهدف تقطيع اوصال بغداد.

الاعلام اطلق تسمية مثلت الموت على طريق المحمودية، اللطيفية، الحلة، كربلاء، والنجف.

هذه هي الصورة التي كانت سائدة من تحطيم البنى التحتية من محطات الكهرباء، والماء وانابيب النفط وغيرها.

بداية الخطة

وأوضح ان الخطط الامنية كانت غير مكتملة وغير دقيقة، والبدايات الصعبة كانت في مراحل (التخطيط لوضع خطة فرض القانون وماهي مفرداتها، كانت هناك الكثير من الحلول لمعالجة الوضع الامني واشكاليات مع عدم كفاءة افراد القوات الامنية مع امتلاك القوات المتعددة الجنسيات السيطرة والقيادة في كل العمليات وتوجهها في كل انحاء البلد، ومن ضمن ما تم مناقشته بصورة تفصيلية هو تقسيم بغداد الى مناطق للعمليات، حيث قسمت الى عشرة اقسام، خمسة في كل من الرصافة والكرخ وبعد ذلك انشاء سور امني، مثلما يتداول الان في الاعلام والضجة التي اثيرت حوله،هي الضجة نفسها التي حدثت بعد انشاء سور امني مؤقت حول الاعظمية في البداية ومن ثم بالمناطق الاخرى.. وهي ضمن التكتيكات الامنية.

واضاف الى ان القاعدة كانت تسيطر على ٧٥٪ من مناطق بغداد ووضعنا مبادئ للسيطرة على الوضع الامني، وأهمها تقسيم المناطق وتحدد منافذها، حتى نحكم السيطرة الامنية وان نعزز الجهد الامني بجهد مدني وضعي، ولذلك تشكلت اللجان المدنية الحديثة السائدة لخطة فرض القانون حتى يكمّل عمل الحكومة لغرض الامن وتقديم الخدمات وتم تشكيل (٥) لجان مدنية سائدة، وهي اللجنة السياسية والامنية، والاعلامية والاقتصادية ولجنة الدعم الشعبي، فبدأنا بتطبيق خطة فرض القانون في ١٤ شباط عام ٢٠٠٧ وبقيادة الفريق عبود قنبر.

وكانت البداية صعبة والتحديات كبيرة والصورة معتمة وواجهنا الكثير من التحديات الارهابية، والحرب الطائفية والتحديات الاقليمية والعالمية.. وكانت لدينا الثقة الكاملة بأن نحقق النجاح، وكنا نتوقع ان نواجه مصاعب وانتكاسات امنية وأزمات سياسية وهذه الازمات لها انعكاساً مباشراً على الوضع الامني.

مراحل فرض القانون

واكد اللواء قاسم عطا في حديثه عن مراحل خطة فرض القانون باربعة مراحل، الاولى التطهير، والثانية مسك الارض، والثالثة تقوية وبناء محطات الامن المشتركة وبناء اجهزة الامن، والرابعة انتقال المسؤولية الامنية من القوات الامنية الى الجهة المختصة وهي وزارة الداخلية بعد تحسن الوضع الامني. وبدأنا بتنفيذ هذه المراحل بالاعتماد على مبادئ مكافحة الارهاب من الجهد الاستخباري والجهد الشعبي.. وهناك اهتمام بالجهد الشعبي الذي كان يدار بشكل مباشر من الاستاذ احمد الجلبي، وكانت هناك ملفات شائكة ومعقدة واهمها واخطرها ملف المهجرين قسراً.

إنجازات واضحة

واستطاعت القوات الامنية من تحقيق منجزات مهمة برغم الظروف الصعبة واهمها عودة العوائل المهجرة، وعودة الطلاب الى الكليات والمدارس، وفتح المحال التجارية والاسواق حتى ساعة متأخرة من الليل، والمستشفيات بدأت تفتح ابوابها لاستقبال المرضى من المحافظات..

وتحسن ملحوظ بالطاقة الكهربائية، مع انتقال تدريجي في بناء المؤسسة الامنية، واضاف عطا: ومن اسرار نجاح الخطة الامنية هو توحيد القيادة، هذا يعني ان نضع جميع المؤسسات الامنية في بغداد تحت أمرة قيادة جهة واحدة، وهي قيادة عمليات بغداد والتي ترتبط بصورة مباشرة بدولة رئيس الوزراء باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، وبعد ذلك اتسعت مسؤولية قيادة عمليات بغداد الى الحدود الادارية لمحافظة بغداد لتشمل الاقضية، المحمودية وابو غريب والطارمية وغيرها، واصبحت قواطع مسؤولية عمليات بغداد ١٩ قاطعا بدلا من (١٠) قواطع.

كبح الميليشيات

بعد ان تسلمت قيادة بغداد المسؤولية الامنية بشكل كامل بحسب الاتفاقية الامنية، اصبحت القيادة والسيطرة كاملة بيد العراقيين وانسحاب القوات المتعددة الجنسية واصبحت قوات صديقة وداعمة، ونحن نقترب من موعد الانسحاب النهائي في البلد.

وبعدهما تغيرت ملامح الوضع الامني على حسب قول اللواء عطا بشكل كامل.. «كبحنا نشاط القاعدة» وقضينا على اغلب المجاميع الارهابية.. والقينا القبض معظم الشبكات الخاصة بالجريمة المنظمة وحددنا نشاط الميليشيات وعادت الحياة الى العراق والى بغداد وعادت الالفة والمحبة الى كل اطياف الشعب العراقي ونطمح بالوصول الى الصورة الحقيقية لمفهوم الامن».

الإعلام والمواطن

معظم دول العالم الان تعاني من الارهاب ومن عمليات القتل والخطف والسطو المسلح وحتى في العراق كانت القوات الامنية تسجل حوادث القتل والسطو ولكن بسبب التعتيم الاعلامي لم نكن نسمع عنها. وهنا يلفت اللواء عطا الى اهمية الاعلام العراقي وكشفه للحقائق وحرية الحركة والوصول الى داخل المؤسسة الامنية واعطاء المعلومات الى المواطن ليطلع على الوضع الامني، وهذا يعود الى اجواء الديمقراطية التي نعيشها.

وأكد اللواء عطا على تشكيل جهاز خاص لمكافحة الارهاب للتعامل مع العصابات الاجرامية، ووضعنا الثقل في تنشيط المعلومة الاستخبارية والتي يعتبرها من اهم الجوانب التي تحافظ على الامن والتي يلعب المواطن فيها الدور الرئيس ويوضح بأن المواطن له الدور المهم في الاخبار عن المخالفات المرورية والنفايات والخروقات الامنية وغيرها من المخالفات،الضربات القوية من الجهات الامنية، جعلت القاعدة تترنح بعد القاء القبض وتصفية الكثير من قياديي القاعدة، والتنظيم بدأ يتخلخل ويضعف، لأنه يعيش أزمة اقتصادية وهذا باعتراف اعضاءها، وهم الان يبحثون عن التمويل من خلال عمليات السطو والخطف في عمليات داخلية بعد ان خسروا الدعم الخارجي، ويؤكد اللواء عطا في حديثه: ان الكثير من اعضاء القاعدة هربت خارج البلد، بعد ان شعروا بالخطر بسبب توحد الشعب العراقي والقيادة وانتهاء النزاعات الطائفية، وما انجز من النجاحات الامنية تجاوز الـ ٨٥٪ وهذا انجاز يشار له بالبنان من جميع الدول ويشهد له العدو قبل الصديق، وهذه تحققت بجهود الشعب العراقي والقوات الامنية وجهود الحكومة الوطنية التي قدمت كل الدعم والاسناد للجهات الامنية.

ومن جهة اخرى يؤكد عطا: ان هذه الضربات لم تقض تماماً على الارهابيين ولكنها اضعفت الكثير من قدراتهم، خصوصا اننا نعيد النظر بالخطط الامنية ونعيد كذلك تقسيمها والاهتمام بتنشيط الجهد الاستخباري وتقوية السيطرات الامنية الجيدة، والغاء السيطرات الضعيفة.

الجهد المدني

اما فيما يخص الجهد المدني والساند للجهد العسكري والامني، تحدث الدكتور تحسين الشيخلي (الناطق المدني لخطة فرض القانون).

(نحاور) قائلاً: الملف الامني هو ملف وطني، وهو تحدي امني للمواطن وللسياسي والحكومة والتهديد موجه الى الجميع بالمسافة نفسها.

واكد على ان خطة فرض القانون كانت متكاملة من جانبي الامن والامان وتحقيقها، والامن كانت تحققه القوات الامنية والامان كانت تضطلع بها الحكومة في توفير الخدمات، وخلال السنوات السابقة كنا نعاني من عدم قدرة رفع النفايات بسبب ان عمال النظافة يقتلون حينما يقومون بعملهم وكذلك الحال مع عامل الكهرباء.

واشار الى ان بعد تنفيذ خطة فرض القانون بدأت الجهات الخدمية بعملها ولكن هناك بعض الاشكاليات في الوصول الى الصورة المثالية في تحقيق الخدمات.

فيذكر الشيخلي بأن يوم واحد تم رفع (٧) الاف طن من النفايات في منطقة العامرية من قبل امانة بغداد وهذا يكلف جهد كبير وبقت الجهود مستمرة بشكل دوري لرفع النفايات بين ١٤-١٦ الاف طن يوميا من مناطق بغداد خلال عام ٢٠٠٧.

التحديات الاقتصادية

اما في مجال الكهرباء فيؤكد الشيخلي على وجود (٤٧) برجا اساسيا لنقل الطاقة وكان معطلا بسبب هجمات ارهابية وفي مجال النفط، كانت معظم الخطوط الرئيسة التي تنقل النفط داخل بغداد معطلة ولا يمكن اصلاحها بل يجب استبدالها وفي قطاع التربية كان مسيطرا عليها من قبل الميليشيات وعدم قدرة الطلاب والاساتذة للذهاب الى المدارس وكذلك الحال في الجامعات وبرغم الجهود التي قدمت من الجهات الحكومية لتغير الوضع وتحريك المؤسسات والحياة في العراق ولكن كانت هناك حلقة مفقودة يجب ان نجدها وهي تجسير الثقة بين المواطن والقوات الامنية وهي احدثت تغير في الوضع الامني والخدمي في البلد.

واشار الشيخلي الى التحديات الاقتصادية التي يواجهها البلد، ففي الجانب السكني نحتاج الى (٥) ملايين وحدة سكنية وفي قطاع التربية نحتاج الى اكثر من (٤٨٠٠) مدرسة حتى نتخلص من مدارس الطين. والكهرباء نحتاج الى اكثر من (١٠) الاف ميكا، والبنى التحتية انجز منها ٦٠٪ ونحتاج الى الاستثمار لبناء البلد ويجب في البداية ان نوفر بيئة آمنة.

مشكلة المتجاوزين

مشكلة التجاوز والمتجاوزين قد كسرت صمت الحاضرين حيث تحدثت «مديحة الموسوي» عضوة المجلس البلدي قاطع الكرادة، حول زيارة اللواء عطا في يوم ٢٥ من هذا الشهر الى منطقة الزعفرانية وشاهد المتجاوزين في تلك المنطقة الذين يسكنون احياء عدة، وعدد العوائل تصل الى (٧٠٠) عائلة، وعارضها الدكتور الشيخلي قائلاً: ان هذه الاحياء ليست رسمية وانها متجاوزة على انبوب النفط.. واسترسلت الموسوي في الحديث عن احوال المتجاوزين ومعاناتهم موضحة بأنهم لايعرفون بوجود انبوب للنفط وعدم وجود أي اشارة تدل على وجوده، واكدت ان الكثير منهم لديهم اطفال والبعض منهم يخوض الامتحانات ومن غير المعقول ان نعطيهم يومين او ثلاثة للخروج من المنطقة، وطالبت المسؤولين للوصول الى حلول مرضية للجميع.

وفي المقابل كانت المدى في قلب الحدث في منطقة الزعفرانية قبل ايام واخذت وجهة نظر ومقترحات العوائل وطرحت في (نحاور) التي تلخصت في رفع الانابيب ووضعها خلف السدة بدلاً من رفع (٧٠٠) عائلة ان العوائل فقيرة والشباب يعيشون في بطالة في تلك المنطقة.

سكان المنطقة

وتحدث احد ساكني هذه المنطقة في (نحاور) قائلاً: ان العراقيين تحدوا الارهاب وعاشوا مع الازمات ولهم الحق في هذه الارض وفي ثرواتها اضاف: انا متنازل عن حقي بثروات البلد، ولكن لابد ان احصل ولو على شبر واحد في وطني.

واشار المتحدث بأن ظروفهم صعبة في هذه المنطقة ولكنهم مجبرين على البقاء.

فيما شارك احد شيوخ المنطقة في النقاش، شاكرا القوات الامنية على حضورها في منطقة الزعفرانية وطالبهم البديل لحل مشاكلهم، واشار الشيخ بأنهم يرغبون حتى لو بقطع اراض زراعية ويوزع عليهم بالتساوي حتى لو كان (٥٠) متراً بدلاً من اعطائهم تعويضات مالية.

وعادت «مديحة الموسوي» للحديث واقترحت على بناء مساكن للتجاوزين عن طريق بعض الجهات التابعة لشؤون اللاجئين التي ابدت استعدادها بناء سكن للمتجاوزين واطئ الكلفة بـ (١٠) الاف دولار، وهي فقط تريد تخصيص قطعة أرض من الحكومة للبناء.

الحل على مرحلتين

واجاب اللواء عطا قائلا: نحن بحاجة الى قرار وطني لمعالجة مشكلة المتجاوزين، وخطة فرض القانون حينما بدأت بحصر التجاوزات وجدت الكثير منهم في مؤسسات ودوائر الدولة.

وفيما يخص منطقة الزعفرانية فالساكنين متجاوزين على انبوب النفط، وفي مناطق حي الامين والزعفرانية، وحي الوحدة ووزارة النفط وجدت ان نقل المنتجات النفطية بالصهاريج مكلف فأقترحت ان تضخ النفط عبر انابيبها الممتدة في بغداد.

واشار اللواء بأن للانابيب محرمات يجب ان يبعد عنه ١٥ أو ٧٥ متر، واكد اللواء بأنهم اوضحوا للوزارة بأن السور الذي يوضع حول الانبوب بمسافة ٧٥ مترا سوف يزيل الكثير من المتجاوزين ولكن بمسافة ١٥ مترا يمكن ان يكون السور اقل.

واشار الى أن الجهات المختصة شكلت لجنة لمتابعة ازالة التجاوز والتي اقترحت ان تكون الازالة على مرحلتين الاولى ابعاد التجاوز الى مسافة ١٥ متراً ومن ثم المرحلة الثانية التي تبعد المتجاوزين الى مسافة ٧٥ متراً، واكد على ان المتجاوزين يمكن ان يبنوا ما بعد ١٥ مترا ولكن بشكل مؤقت حتى يتم اعطاء التعويضات لهم.

تأخر تشكيل الحكومة

وحول موضوع المعتقلين، اوضح اللواء عطا بأن هناك لجنة تشكلت من مكتب القائد العام، وحقوق الانسان ومجلس القضاء ووزارة العدل للنظر في حسم ملفات المعتقلين ويوميا يطلق سراح عدد من المعتقلين غير المدانين ومن يثبت عليه او يدان بقضية فأنه يرسل الى الجهات القضائية وشارك في «نحاور» سعدون الربيعي من المجلس العراقي للسلم والتضامن وتساءل عن مدى تأثير تأخر تشكيل الحكومة على الوضع الامني باعطاء الفرصة للارهابيين والمجرمين في تهديد الوضع الامني وتساءل عن ظاهرة نشاط السيطرات الامنية بعد حدوث الخرق الامني، ما يخلق زحام وارباك في وصول المواطن الى منزله بعد ان تقوم السيطرات بغلق المنطقة.

واجاب اللواء «قاسم قائلاً: من المؤكد ان تأخير تشكيل الحكومة سوف يوتر الوضع الامني ولكننا لا نعيش فترة فراغ امني لان المؤسسات الامنية تعمل بشكل طبيعي وبكل الصلاحيات ويتفق مع السائل في ان البعض يتصرف بشكل شخصي بعد حدوث الخروقات الامنية، ويجب على القوات الامنية ان تبقى حذره طول الوقت وليس فقط بعد حدوث الانفجار، وبالنسبة لاجراءات الغلق للشوارع فأكد بأنها مؤقتة تزول بعد زوال الخطر.

الهندام العسكري

واكد اللواء قاسم بأن حظر التجوال يبدأ من الساعة الثانية عشرة الى الرابعة صباحاً، لكنه بالمقابل هناك بعض السيطرات التي ترفض ادخال السيارات بعد الساعة الرابعة، واوضح اللواء بأنه سوف يحاسب كل المقصرين.

وفيما يخص «القيافة والهندام العسكري» اشار الحاضرون في (نحاور) بأن اكثر الموجودين في السيطرات الامنية يرتدون ملابس غير رسمية وتفتقد (القيافة).

واكد اللواء على انهم شكلوا آمرية للضبط العسكري لمراقبة ومحاسبة القوات الامنية ممن لايلتزمون بـ (الهندام العسكري).

سور بغداد

وتساءل الصحفي مهند عبد الوهاب: من صحيفة (الصباح) بشأن سور بغداد حيث اجاب اللواء قائلاً: «في بداية وضع الخطط لحماية بغداد كانت لدينا خيارات ثلاثة لضبط الوضع الامني، الخيار الاول بناء سياج كونكريتي والخيار الثاني بناء سياج (بي.آر.سي) وهو ايضا بخصوص بغداد والخيار الثالث كان الافادة من الموانع الطبيعية من المنخفضات والمياه وغلق المداخل الفرعية ووضع سيطرات نموذجية.. والخيار الذي اختارته عمليات بغداد هو الثالث مع وضع سيطرات على الـ ١٨ مدخلا من مداخل بغداد.

> تحسين الشيخلي: الملف الأمني هو ملف وطني والتهديد موجه الى الجميع بنفس الدرجة